مـركـز رواق بغداد

برنـامج الأمم المتحدة الإنمائي

العراق

التقرير الوطني.. للتنمية البشرية

المواطنة
وصياغة عقد إجتماعي جديد

خلاصة مركزة

بغداد - 2025

مقدمة

على مدى عامين من العمل المتواصل، أُعد هذا التقرير (التقرير الوطني للتنمية البشرية في العراق 2025). وقد تصدى لمحور مهم إرتبط بشكل خاص بالظروف التي عاشها البلد بين عامي 2010 و2017.حيث أُوغلت مجاميع إرهابية في جُرمها، محاولةً منها لتخريب النسيج الإجتماعي المتماسك الذي طرّز حياة العراقيين بنسقٍ جميل على مدى تأريخه وحضارته الضاربة جذورها في عمق مجده. لم يكن موضوع البحث سهلاً لولا أن ملامح التعافي بدأت تنجلي مع إصرار شعبنا على النهوض من جديد، على وقع تضحيات العراقيين ووحدة البناء الوطني.

إستقر الرأي في ضوء ذلك على تبنّي موضوع المواطنة والعقد الاجتماعي وإشتقاق عناصر عقد إجتماعي يقوم على مبدأ الشراكة في الرأي والمشاركة في الحوار. من هنا كانت البداية؛ تقريرٌ وطنيٌ جديد يعتمد المنهجية الدولية في قياس مضامين التنمية البشرية التي تصاعدت وتيرة الاهتمام الدولي بها من قبل برنامج الأمم المتحدة الإنمائيٍ منذ عام 1990 حين إنطلق أول تقرير دولي عن التنمية البشرية.

هذا التقرير هو الثالث في العراق، فقد سبق إصدار تقريرين وطنيين عامي 2008 و2014. إشتقت أدلة التنمية البشرية الوطنية الجديدة من خلال إعتماد نتائج التعداد العام للسكان 2024 وأحدث البيانات الإحصائية. يقع التقرير في حوالي 270 صفحة، تنقل في فصوله التسعة بين الأدلة الإحصائية للتنمية البشرية، وبين التحليل الفكري والموضوعي لمفاهيم المواطنة والعقد الاجتماعي، وإستنباط إستنتاجات تتناسب والجهد الإحصائي المذكور.

غير إن الإضافة الجديدة في هذا التقرير هو إطلاق مبادرة، هي الأولى على المستوى الدولي، للتعبير بأدلة رقمية عن مفهوم المواطنة، والعقد الاجتماعي التقليدي، ومناصرة عقد إجتماعي جديد. نجح التقرير "بمباركة خبراء دوليين متخصصين في منهجيات القياس" في إحتساب هذه الأدلة وتحليلها. واختتم التقرير بصياغة ركائز عقدٍ إجتماعيٍ جديد في العراق.

إن هذا التقرير يمثل ثمرة تعاون كبير ومشترك بين مركز رواق بغداد للسياسات العامة وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، تحت رعاية وزارة التخطيط واللجنة الاستشارية، وهو تقرير يعكس وجهة نظر

الكتّاب والباحثين على نهج مستقل محايد، يوجه إلى الحكومة وإلى كل المهتمين بقضايا التنمية البشرية على أمل إحداث تقدم حقيقي يرفع قيمة دليل التنمية البشرية في العراق من "مستوى التنمية العالي" الذي وصلت اليه بموجب مؤشرات عام 2024 لأول مرّة في تاريخ العراق إلى مصاف الدول ذات "مستوى عالٍ جدا" بحلول عام 2035.

يوجز العلامة العراقي الدكتور حسين علي محفوظ عظمة العراق، شعباً وأرضاً وحضارة، بكلمات بعنوان "أوصيكم بالعراق"، يقول: "أوصيكم بأهل العراق، أهل المودة والإخاء، أهل الصفاء والوفاء، أهل السخاء والعطاء، أهل الحكمة والعقل، أهل النجدة والشهامة... العراق جنة عدن، هنا هبط ادم، هنا ولد الإنسان، هنا ولد الخط، هنا ولد التاريخ، هنا ولدت الشرائع والقوانين وولدت الحضارة... العراق بلد المعرق القديم، العظيم الكريم، طوى الخلائق، وانطوى فيه الناس، التقى فيه العالم الآدمي، وتلاقت الأعراق والأجناس، وتعانقت الشعوب والقبائل، وتعارفت الملل والنحل، والأديان والمعتقدات، والفرق والاعتقادات، والآراء والأفكار، والمذاهب والمشارب. بستان معطاء، وبساط رائع جميل، نسجته-طول الدهر-كل الأيدي وصبغته كل الألوان، وجمع كل الأشكال، يا له من نسيج فريد بديع. أربعة أحرف مشتقة من أربعة، العين والراء والألف والقاف. العين من العزة، والراء من الرفعة، والألف من الأصالة والقاف من القدم، وهي تشير إلى العلو والرقي، والإخاء والقوة، بلد الحضارة والمدنية، فوق كل شبر من ارض العراق حاضرة وحضارة، وتحت كل شبر مدينة ومدنية، الحضارة تلد الحضارة، والمدنية تلد المدنية، بلد المعطيات والمنجزات، بلد الاختراعات والابتكارات والاكتشافات، بلد الرسل والنبيين، والأولياء والصالحين والصحابة والتابعين، شرف بالأئمة، وباهى بالعلماء والفضلاء والأدباء والكتاب والشعراء. اعرفوا العراق حق معرفته، وقدروه حق قدره، تعاونوا على خدمته، واحرصوا على سلامته، واسعوا إلى الوفاء له".

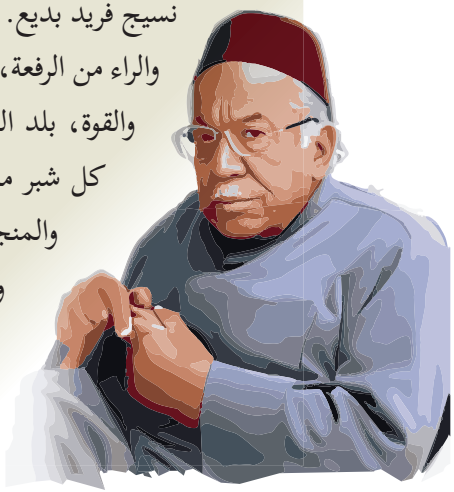

خلاصة التقرير

بعد إصدار تقريرين وطنيين للتنمية البشرية في العراق عامي 2008 و2014، كان المؤمل أن يُنظَم إطلاق تقارير بدورية مناسبة، لاسيما مع التحولات الإجتماعية والإقتصادية والسياسية والبيئية التي يعيشها البلد، وهي تمس بلا شك عناصر التنمية المختلفة. لكن أحداثاً كبيرة شهدها العراق بعد إطلاق التقرير الثاني حالت دون ذلك. فقد احتلت التنظيمات الإرهابية مساحات واسعة من أرض العراق نزح في أثرها الملايين في ظروف معيشية صعبة، رافق ذلك انهيار في أسعار النفط، المصدر الرئيس للموارد المالية للعراق، لسنوات عدة. ثم جاءت جائحة كوفيد- 19 لتعطّل الكثير من مظاهر العمل التنموي، وتضع قضية المواطنة في واجهة النقاش.

غير أنّ أدوات التحليل المطلوبة في هذا المجال محدودة،لأن طبيعة هذا الموضوع تقتضي الخروج على المألوف. لذا سعى التقرير الى تأمين بياناتٍ، بعضها كمي وبعضها نوعي، مصدرها مجموعة لقاءات معمقة ومجاميع حلقات نقاشية واستطلاع لآراء المواطنين، ليوفر للبيانات الإحصائية الرسمية مصادر جديدة تخدم أهداف هذا التوّجه لإشتقاق أدلة التنمية البشرية. وقد أُخضِعت مخرجات الأنشطة النوعية لأساليب العرض والتحليل النوعي، وشكلت جميعها مادة أساسية لصياغة أجزاء مهمة من هذا التقرير، على وقع مجموعة أسئلة منها؛ ما الذي يعطيه المواطن الأولوية، أهو حق المواطن، أم الإلتزام بواجب المواطنة، أم بكليهما معاً؛ كيف يوظَف مفهوم المواطنة بما يعزَز توازناً مقبولاً بين الحقوق والواجبات؟ هل يمكن صياغة عقد اجتماعي جديد على أنقاض عقدٍ قام على الإذعان الى السلطة لقاء حماية أمنهم وحاجات تحدَدها السلطة نفسها؟ كيف يُصاغ هذا العقد؟ وكيف يُروَج لتبنَيه من قبل الفعاليات المجتمعية؟ أكانت المقاربات مع نماذج أخرى يتبناها مفكرون ومختصون صعبة؟ نماذج تعرَض لبعضها التقرير لكنه أشار بموضوعية الى أمثلية طروحاتها التي تعطّل واقعية تنفيذها، كتلك التي طرحها على بساط البحث Shatayanan Devarajan في نظرية تقوم على سيناريو تحويل النفط الى نقد.

في جانبٍ آخر، بُنيت فصول أخرى من تقرير التنمية البشرية الوطني 2025 على تحليل مجموعة الأدلة التي تم حسابها. كان من مقومات المضي في ذلك توفر بيانات حديثة يسَرت توفير مؤشرات الأدلة المختلفة. من أهم مصادر تلك البيانات، المسح الإجتماعي والإقتصادي للأسرة في العراق (Iraq Household Socio-Economic Survey, IHSES 2023-2024) والتقرير الإحصائي السنوي لوزارة الصحة لعام 2023، فضلاً عن مصادر إحصائية أخرى رصينة.

تقيم وزارة التخطيط بالتعاون مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في العراق
جلسة تشاورية حول
إعداد تقرير التنمية البشرية الوطني
UNDP

أدلة التنمية البشرية

يتضمن التقرير جداول إحصائية تتعلق بمؤشرات التنمية البشرية، حيث تم تقديمها وتحليلها بشكل معمق. وقد استُخدمت أحدث البيانات الوطنية في احتساب مختلف الأدلة (بإستثناء مؤشر حصة الفرد من الناتج المحلي المعدل بالقوة الشرائية الذي أُعتمِد مصدره من دليل التنمية البشرية للعراق ضمن التقرير العالمي لعام 2023 - 2024)، الأمر الذي كان ضرورياً للوصول إلى مستوى المحافظات، وكذلك لتقديم أحدث البيانات الإحصائية المتاحة.

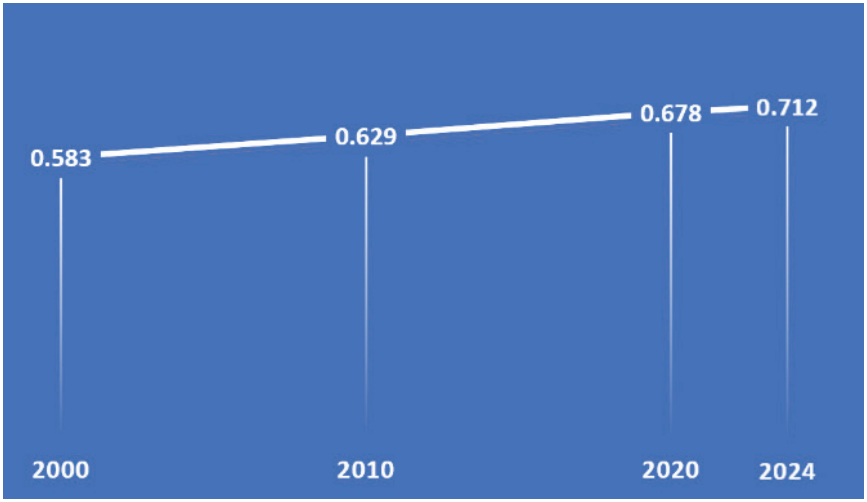

إن إستخدام أحدث البيانات الإحصائية على مستوى المحافظات ساعد في حساب أدلة التنمية البشرية على مستوى المحافظات "لأغراض التنمية المحلية" وعلى المستوى الوطني الذي تختلف قيمته قليلا عن قيمة الدليل المنشور في تقرير التنمية البشرية العالمي، وفي تصنيف مستوى العراق أيضا. وقد كشفت نتائج التحليل عن استنتاجات مهمة في تحسُن دليل التنمية البشرية الوطني ليرتفع من 0.623 عام 2008 الى 0.712 عام 2024، وهي المرة الأولى التي ترتقي قيمة الدليل الى مصاف الدول عالية التنمية وإن كانت في سقف حدَه الأدنى، إذ؛

1. لا يزال معدل الدليل العالمي للتنمية البشرية يزيد بشكل واضح عن دليل التنمية البشرية للعراق (0.734 مقابل 0.712).
2. يزيد دليل التنمية البشرية الوطني عن الدليل المقدر للدول العربية بـ 8 نقاط (0.712 مقابل 0.704)، ويقع العراق في منتصف المسافة بين الدول العربية من حيث قيمة دليل التنمية البشرية.
3. تُصنَف قيم الدليل لدول الخليج العربي الست (الأمارات، البحرين، قطر، السعودية، الكويت، عمان) ضمن مجموعة الدول العالية جداً في مستوى تنميتها البشرية، حيث تزيد قيمة الدليل فيها على 0.8. كما تزيد قيم دليلي كل من ليبيا والجزائر على قيمة الدليل الوطني وإن كانت قريبة من مستواه. أي إن كل الدول العربية المنتجة للنفط يزيد دليل التنمية البشرية فيها على العراق. من الواضح إن هذه الدول استثمرت في تنميتها البشرية على مدى العقود الماضية بطريقة أفضل مما حصل في العراق، الذي شُغِل بالحروب والعقوبات واحتلال الإرهاب جزءاً من أراضيه. مع ذلك هناك عشر دول عربية ينحدر فيها مستوى التنمية البشرية الى خانة الدول منخفضة التنمية.

العراق يتوسط ترتيب الدول العربية في مستوى التنمية البشرية

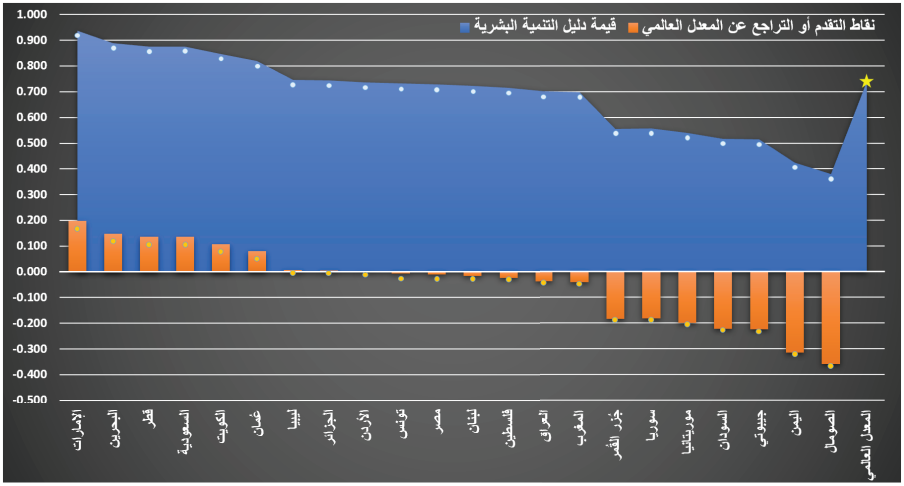

دليل التنمية البشرية الوطني (NHDI) - العراق 2024

المحافظة	قيمة دليل التنمية البشرية	متوسط العمر المتوقع	متوسط سنوات الدراسة	عدد سنوات الدراسة المتوقعة	نصيب الفرد من الدخل القومي الإجمالي	دليل الصحة	دليل متوسط سنوات الدراسة	دليل متوسط سنوات الدراسة المتوقع	دليل التعليم	دليل الدخل
	HDI	سنوات	سنوات	سنوات	ppp					
نينوى	0.699	76.7	7.9	10.8	0.872	0.523	0.602	0.563	969	0.694
كركوك	0.738	76.4	8.9	12.6	0.868	0.595	0.701	0.648	475	0.714
ديالى	0.719	75.5	9.1	12.4	0.854	0.605	0.688	0.647	367	0.672
الانبار	0.723	77.4	9.6	12.0	0.883	0.639	0.664	0.652	359	0.657
بغداد	0.700	72.2	9.1	11.5	0.803	0.605	0.641	0.623	2007	0.687
بابل	0.722	74.5	9.7	12.5	0.838	0.644	0.694	0.669	458	0.670
كربلاء	0.693	70.6	9.0	12.8	0.778	0.598	0.711	0.654	240	0.652
واسط	0.718	74.4	9.4	11.6	0.837	0.626	0.646	0.636	362	0.696
صلاح الدين	0.736	77.0	9.1	12.7	0.877	0.607	0.706	0.656	412	0.693
النجف	0.715	72.8	9.7	12.5	0.812	0.649	0.692	0.671	330	0.672
القادسية	0.700	75.1	8.7	12.5	0.848	0.577	0.693	0.635	231	0.638
المثنى	0.673	76.9	8.6	10.1	0.875	0.572	0.563	0.568	125	0.615
ذي قار	0.706	74.5	9.2	12.5	0.838	0.616	0.694	0.655	382	0.641
ميسان	0.676	76.8	8.1	9.9	0.874	0.541	0.548	0.545	216	0.650
البصرة	0.689	72.5	8.8	12.1	0.808	0.587	0.671	0.629	542	0.644
اقليم كردستان	0.740	72.7	9.8	12.7	0.810	0.655	0.703	0.679	641	0.737
دهوك	0.726	72.9	9.0	12.8	0.814	0.602	0.713	0.657	384	0.714
أربيل	0.751	73.5	10.4	12.4	0.823	0.691	0.689	0.690	680	0.746
السليمانية	0.737	71.8	9.8	12.7	0.797	0.653	0.707	0.680	759	0.740
العراق	0.712	74.1	9.1	12.0	0.832	0.608	0.667	0.637	9939.0	0.681

في إطار تحليل أبعاد دليل التنمية البشرية الوطني، شخَص التقرير حصول تحسَن في جميع تلك الأبعاد. فقد ارتفع متوسط العمر عند الولادة الى 74 عاماً بعد أن شهد العراق انخفاضاً واضحاً في معدلات الوفيات، لاسيما وفيات الأطفال دون الخامسة. كما تحسن مؤشرا متوسط سنوات الدراسة وعدد سنوات الدراسة المتوقعة الى 8.2 و12.0 سنةً على التوالي، حيث انحسرت فيه معدلات التسرب من المراحل الدراسية الأساسية. كما قُدَرت حصة الفرد من الدخل القومي الإجمالي، معدلاً بمعامل القوة الشرائية، الى 9092 دولاراً أمريكياً نتيجة تحسن أسعار النفط الذي يمثل المصدر الرئيس للثروة في البلد. يمتد التحسن المذكور إلى المحافظات عموماً مع تفاوتات في مستوياته. إذ إن ما يلفت النظر في مقارنة مستويات التنمية البشرية في المحافظات، هو الإنخفاض الواضح لقيمة دليل التنمية البشرية لمحافظتي المثنى وميسان، حيث تنحدران في ترتيبهما الى أدنى موقعين في سلَم الدليل. كما إن التحسن في مستوى التنمية البشرية لم يخفِ التفاوتات في أبعاد الدليل. إذ قُدرت نسبة الفقد (التراجع) بـ 23 % حين يُعدل دليل التنمية البشرية بآثار عدم المساواة.

أدلة التنمية البشرية الأربعة الرئيسة للمحافظات

قُدِّر دليل تمكين المرأة الذي يوجز الإنجازات المتحققة للنساء في مظاهر التنمية البشرية بـ 0.882. إن مستوى التنمية البشرية للنساء لا يزال أقل بنسبة 12 % تقريبا مقارنة بالرجال، كما أنه دون المعدل العالمي البالغ 0.951. حيث يتباين التراجع في الإنجاز المتحقق بالنسبة للإناث في الأبعاد الثلاثة. ففي بعد الصحة تُقدر نسبة تراجع الإناث عن الإنجاز المتحقق للذكور بـ 12.5 %، في حين تصل نسبة التراجع في كل من بُعدي التعليم والدخل إلى 28 % و23 % على التوالي. ومنه يتضح أن العامل الأكثر تأثيراً في تراجع مستوى تمكين المرأة هو التعليم يليه الدخل. انعكس ذلك على قيمة دليل عدم المساواة بين الجنسين أيضا، والذي قدرت قيمته بـ 0.409، وهو فرقٌ عالٍ نسبياً إذا ما قورن بقيمة دليل عدم المساواة بين الجنسين عالمياً.

تناول التقرير بتحليلٍ مسهب العلاقات الترابطية بين الأدلة الوطنية المختلفة على مستوى المحافظات، وكيف إنَ تحسن مؤشرات بعض الأبعاد ينعكس ايجاباً على مستويات التنمية البشرية فيها، من أمثلة ذلك الترابط القوي الموجب بين مؤشر توقع الحياة عند الولادة ودليل التنمية البشرية الوطني إذ قُدَر معامل الإرتباط بـ 0.75.

ركائز المواطنة والعقد الإجتماعي:

شخَصت نتائج مسح استطلاع الرأي المنفذ لأغراض إعداد التقرير، والذي كان يهدف إلى بناء مقاييس رقمية مناسبة لوصف المواطنة ومفهوم العقد الاجتماعي من منظور الفئات المجتمعية، أن هناك أبعاداً أربعة تلخص آراء المواطنين في وصف المواطنة من وجهة نظرهم، وهي الإلتزام بالتعليمات والأنظمة، وإحترام مؤسسات القطاع الخاص وحماية الممتلكات الخاصة، والحفاظ على البلد، وتعزيز روح المشاركة. كما عكس التحليل استنتاجات مشابهة في مقارنة الأهميات النسبية لكل بُعد؛ حيث إن كلاً منها يشكل حوالي 25 % من تلك الأهمية، مع عدم وجود فروق في تلك الأهميات بإختلاف التصنيفات المعتمدة، سواء في مواقعهم الجغرافية (حضر، ريف)، أو في جنسهم (ذكور، إناث)، أو في تحصيلهم الدراسي الذي يتدرج من المرحلة الإبتدائية الى حملة الشهادات العليا، أو في قطاع العمل على اختلاف تصنيفاته، أو مع إختلاف أعمار المستطلَعة آرائهم بين أعمار الشباب الى كبار العمر. وهذا يعني أن هناك توازناً ووعياً واضحين في أدراك أهمية هذه الأبعاد.

ينفرد هذا التحليل في بناء أدلة إحصائية ثلاثة هي؛ دليل المواطنة، ودليل العقد الإجتماعي التقليدي، ودليل العقد الإجتماعي الجديد بناءً على معطيات مسح استطلاع الرأي الخاص بهذا التقرير. كان منطلق هذه الأدلة سيناريو التحول من النمط التقليدي الى نمط جديد للعقد الاجتماعي.

في هذا السياق جرى تحليل مفهوم المواطنة من منظور التحولات السياسية المتعاقبة التي عاشها العراق على مدى مائة عام؛ منذ بدء تأسيس الدولة العراقية بعد الحرب العالمية الأولى. كان مما أفرزته نتائج التحليل الإحصائي لإستطلاع رأي المواطنين إن إشاعة حب الإنتماء للوطن وعدم التجاوز على الممتلكات العامة قد شكلتا سمة بارزة في حياة العراقيين بما نسبته 82 %. شخص التقرير تحديات بناء إطار شامل للمواطنة. من تلك التحديات؛ لعنة الموارد وتأثير الفاعل الخارجي؛ ضعف القانون والوصول الى العدالة؛ تحديات الأمن الانساني؛ الفساد كمهدد للعدالة؛ الوعي المجتمعي؛ فجوات التنمية المكانية. وفي إزاء ذلك فأن المسار المستقبلي لتحقيق مواطنة موحدة وشاملة يقتضي البحث في آفاق جديدة للطفولة والشباب لترسيخ روح المواطنة، بما في ذلك تبنَي التكنولوجيا الرقمية مراعاةً للتطور التقني وتطوير الأدوار التنموية للمرأة العراقية.

الخيارات الرئيسة التي تجعل المواطن العراقي يشعر بالانتماء لوطنه

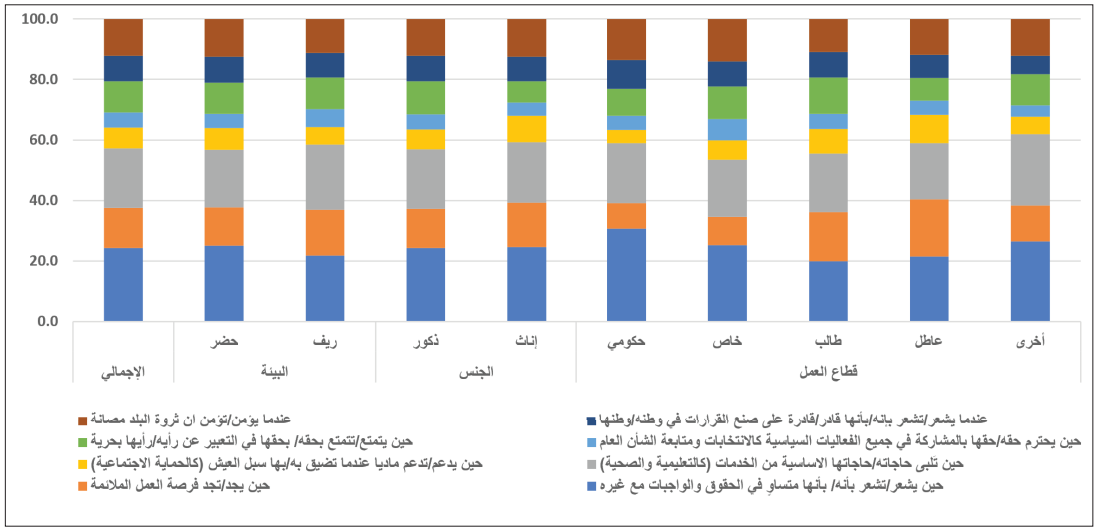

عرض التقرير مضامين الميراث السياسي وتحولات العقد الإجتماعي، الذي تشكل المواطنة بأبعادها الرئيسة مضامين هذا العقد. كما عرض التقرير مساراته التأريخية، والتركيز على مرحلة الغزو الأمريكي للعراق عام 2003 وما آل إليه الوضع حينها من هشاشة الدولة وصعوبة بناء عقد اجتماعي، لاسيما خلال مرحلة احتلال التنظيمات الإرهابية لمناطق عراقية، إذ كشفت عن مأزق العقد الاجتماعي. وقد أجريت مقارنات عدة بين مفهومي العقد الاجتماعي التقليدي والعقد الاجتماعي الجديد (المفترض). كان ذلك يقترن عادةً بتعدد الرؤى حول مفهوم المواطنة، فمنهم من رأى أنها المساواة في الحقوق والواجبات بين أبناء الوطن الواحد، ومنهم من رأى أنها خلق المواطن الصالح، وآخرون قالوا إن المواطنة من الناحية الاجتماعية تشير الى حق الفرد في التمتع بالحد الأدنى من الأمان والرفاهية الاقتصادية، والمشاركة إلى أقصى حد ممكن في الاستفادة من التراث الاجتماعي للمجتمع، واتباع نمط حياة متحضرة وفقاً للمعايير السائدة في المجتمع. ومنهم من عرفها بانها رابطة قانونية بين الفرد والدولة التي يقيم فيها، ينشأ عنها جملة من الحقوق والواجبات، وما لا يختلف عليه اثنان هو أنّ المواطنة هي جملة من القيم القياسية تمثل حق الإنسان في الحياة الآمنة الكريمة، وفي العدالة والمساواة، وفي الحقوق الاجتماعية لكل فرد في المجتمع، بصرف النظر عن جنسه أو دينه أو مذهبه، وكذا حقه في التعبير عن رأيه وانتخاب من يمثله في السلطة السياسية في وطنه.

أولى التقرير مفهوم الفضاء المدني، الذي يعبر عن الإشارة الى ممارسة الحقوق والحريات التي تتيح للأفراد والمجموعات والمجتمعات ممارسة حقوقهم المدنية والسياسية بحرية دون خوف من عقاب، حيزاً مناسباً في البحث. كان من نتاج عدم وضوح مسارات الفضاء المدني حصول حركات إجتماعية خلال عامي 2011 و2019. وشخَصت تلك الحركات سوء الخدمات والفساد السياسي والمحاصصة الطائفية وجسَدت وعياً جديداً. وقد تميز الحراك الاحتجاجي بالمشاركة الواسعة. تتسم فئة الشباب، الذين يشكلون نسبة مهمة من الهرم السكاني في العراق، بأنهم لم يعاصروا أيديولوجيا النظام الدكتاتوري (1968 - 2003)، فمعظمهم ولدوا أو نشأوا بعد سقوط النظام السابق، كما تميزت بانفتاحها الثقافي وتواصلها مع مستجدات العالم وأفكار الحرية والمساواة بما وفرته شبكات الإنترنت وكانوا بارعين في استعمالها وتوظيفها.

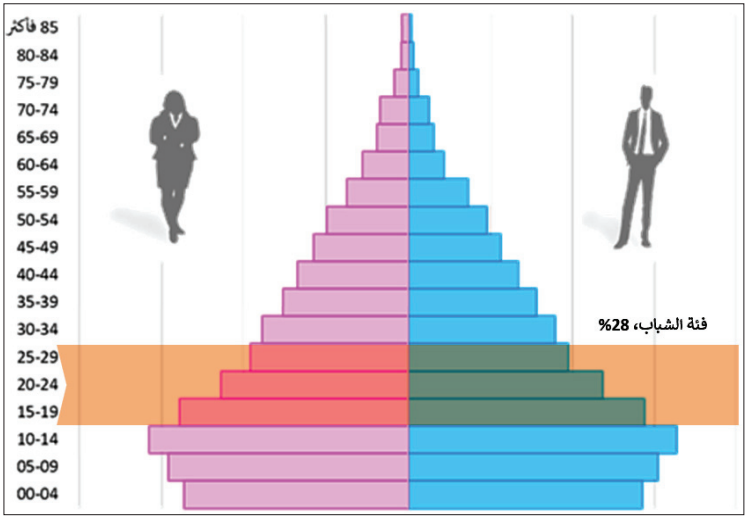

شكّل موضوع الريع النفطي هاجساً في إطار تحليل أوضا ع التنمية البشرية. من خلال تتبع مسارات الاقتصاد الريعي عبر عقود طويلة رافقت التحولات السياسية اللافتة، منها إشكاليات المواطنة الريعية وتداعياتها، وآثار ذلك في إدارة المؤسسات العامة وفي توزيع الدخل والتغيرات في الهيكل الطبقي وربط ذلك بمستويات التنمية البشرية. كما جرى بحث فهم العراقيين للمواطنة وقدرتهم في التمييز بين مساري العقد الاجتماعي، التقليدي والجديد. ولما كان النفط هو المورد الرئيس للدولة، ظل اقتصاد العراق رهناً بأسعاره، ولم تتمكن الدولة عبر عقود طويلة من تاريخها المعاصر من تغيير الاعتماد شبه الكلي عليه في إيرادات الدولة.

لقد سهل النفط إرساء عقد اجتماعي، هو في جوهره عبارة عن صفقة سياسية لحكم البلاد على مدى عقود من الأعلى إلى الأسفل، تتعهد الدولة بموجبه بتوزيع عوائد النفط على أوسع نطاق، مقابل إظهار ولاء المواطنين لسياسييها. لقد فرضت سياسات الحكومات التي عاشت في فسحة توافر الريع النفطي، ترسيخ فكرة (الإعالة المجتمعية) القائمة على ريع المورد النفطي، وبعقد اجتماعي قائم على تفويضها للتصرف بهذا الريع. كما أثر النفط في صياغة العقد الاجتماعي سياسيا واقتصادياً ومجتمعياً، فضلاً عن بعض المظاهر الثقافية، والمهم أن وجود النفط قد اخرج العقد الاجتماعي بعيداً عن عملية التفاوض الاجتماعي.

النفط والعقد الاجتماعي في العراق

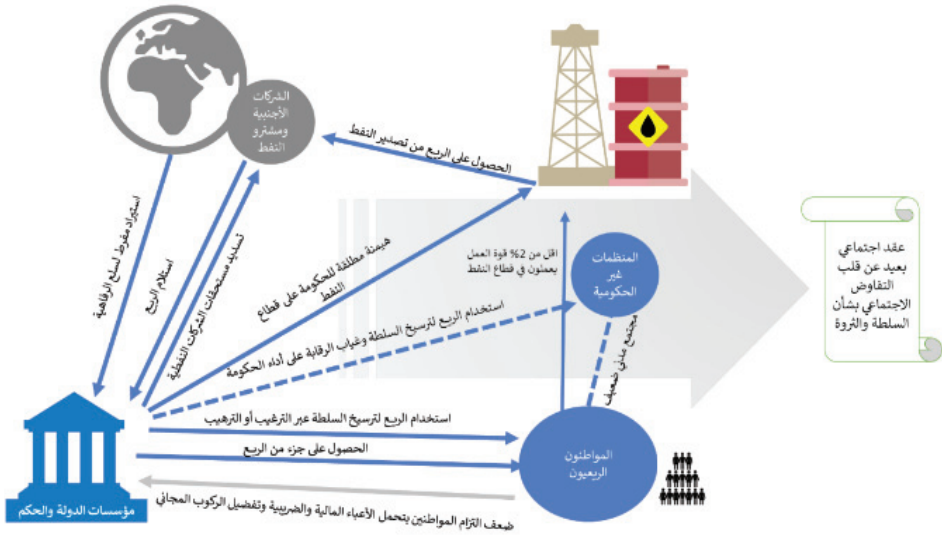

وإذا كانت تجربة العقد الإجتماعي في العراق قد عانت من ضغط الموروث التقليدي والتمييز المجتمعي، فإن صياغة عقد إجتماعي جديد، يقوم بدلا من ترسيخ فكرة الإعالة المجتمعية إلى بناء عقد يضمن حرية التعبير، وإبداء الرأي والمشاركة السياسية، وفتح قنوات التواصل بين الحكومة والمواطنين، تعتمد الجدية وتتسم بالمصداقية والمسآءلة، تدعم التوجه نحو تبني هذه الصياغة. أشّرت تقديرات دليل مناصرة العقد الاجتماعي الجديد، الذي يتضمن بُعدين أساسيين هما بُعد التفاعل الإيجابي وبُعد المساءلة، نتائج إيجابية تعبر عن توق الأفراد المستطلعة آرائهم لصياغة عقد اجتماعي جديد. بلغت قيمة الدليل المحتسب 0.867 مقارنة مع قيمة دليل مناصرة العقد الاجتماعي التقليدي

الذي يتضمن اطاعة الأوامر، عدم التدخل أو الاعتراض، والاستعداد للدفع الذي بلغت قيمته 0.529، وتتفق الآراء في مناصرة العقد الاجتماعي الجديد بمستويات متقاربة جداً ما بين الاناث والذكور، وبين الحضر والريف.

المنظور التقليدي للعقد الإجتماعي

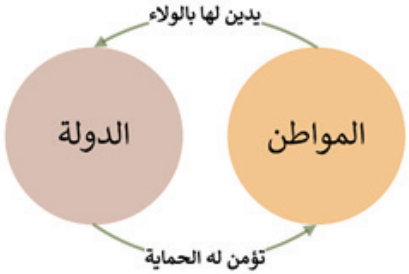

في جانب آخر، عرّفَ التقرير المواطنة الإيجابية بأنها التزام الفرد بمحبة الأرض وأهلها والإعتزاز بالإنتماء والولاء الوطني والهوية. كما إنها تعبر عن الكيفية التي يكون من خلالها المواطن فاعلاً وعضواً ايجابياً في الدولة والمجتمع. كان ذلك يقتضي إعادة التفاوض لصياغة عقد اجتماعي جديد بأبعاد لا ترتبط بالمفهوم التقليدي للعقد، بما يقتضي ذلك من بناء ركائز واضحة من أجل التغيير المنشود. وكان من مقومات ذلك قبول النخب التفاوض على صيغة العقد الاجتماعي، والتأكيد على أداء الدولة في توفير السلع العامة وفق العقد الاجتماعي الجديد الذي ينبغي أن يكون فعالاً ومستداماً.

أدلة المواطنة والعقد الإجتماعي - العراق 2024

التصنيف		دليل المواطنة	دليل مناصرة العقد الإجتماعي	دليل مناصرة العقد الجديد
الإجمالي		0.768	0.529	0.867
البيئة	حضر	0.776	0.518	0.869
	ريف	0.742	0.559	0.861
الجنس	ذكور	0.760	0.524	0.867
	إناث	0.817	0.559	0.869
التحصيل الدراسي	دون الإبتدائية	0.727	0.612	0.742
	إبتدائية	0.807	0.657	0.809
	متوسطة	0.771	0.554	0.830
	إعدادية	0.740	0.513	0.843
	دبلوم	0.784	0.535	0.870
	بكالوريوس	0.757	0.460	0.882
	ماجستير أو دكتوراه أو ما يعادلها	0.842	0.665	0.916
	أخرى	0.711	0.482	0.741
قطاع العمل	حكومي	0.833	0.611	0.919
	خاص	0.802	0.471	0.900
	طالب	0.747	0.504	0.842
	عاطل	0.688	0.494	0.824
	أخرى	0.730	0.489	0.840
الفئات العمرية (سنة)	أقل من 25 سنة	0.759	0.498	0.845
	25 - 34	0.746	0.436	0.860
	35 - 44	0.723	0.583	0.849
	45 - 54	0.845	0.671	0.902
	٥٥ سنة فأكثر	0.792	0.517	0.921

سعى الفصل الأخير من التقرير الى عرض توجهاته في التطلع للمستقبل عبر مسارات التغيير المشخصة، وإلى صياغة بنود عقد اجتماعي جديد. إن هذا التجديد، من منظور تقرير التنمية البشرية العربية لعام 2022، يُعد أمراً أساسياً لإعادة بناء الثقة وضمان وصولٍ أكثرُ إنصافاً إلى الفرص، وتعزيز العلاقة بين المواطن والدولة. إذ أن العقد الإجتماعي القائم على الإنسان يجب أن يستند إلى الكرامة والمشاركة والمساءلة، لتمكين المجتمعات مع حالة عدم اليقين، ومع تعزيز التنمية البشرية. ذلك لم يغب عن كتَاب الدستور إدراجهم لمواد مهمة منه ذات صلة بعناصر التنمية البشرية والعقد الاجتماعي. ثم بتعزيز التعايش السلمي الذي وإن تعرَض لهزات عنيفة إبان الهجمات الإرهابية، وما تلاها من احتلال لمساحات واسعة من أراضيه، لكن مقومات أساسية حفَزت الدعوة الى تبنَي عقد اجتماعي جديد. هذه المقومات هي؛

1. **وجود دستور قائم على أسس الوحدة الوطنية.**
2. **الإرث التاريخي للشعب وإصراره على بناء أفضل الممارسات المجتمعية.**
3. **الوعي السياسي والمجتمعي في ظل التحول الديموقراطي.**
4. **تحسن الأوضاع المعيشية للسكان والانفتاح على وسائل التواصل المختلفة والإطلاع على تجارب شعوبٍ أخرى.**
5. **الحرص على انطلاقة تعوّض الإخفاقات التي سببّها تعطيل مضامين الحقوق والواجبات في مواطنة صالحة.**
6. **الصمود إزاء موجات التفريق والإحتراب وتمظهرها بدوافع دينية أو قومية أو طائفية.**

في إطار معززات التغيير نوّه التقرير إلى دور الدستور في إرساء عناصر عقد إجتماعي ببعديه التقليدي والجديد، بما تضمنه من مواد تعكس إقرار حق المشاركة وحرية التعبير والتظاهر السلمي؛ وهما عنصران أساسيان في العقد الإجتماعي الجديد. كما طرح موضوع التماسك المجتمعي في محور معززات التغيير للدلالة على دوره في إرساء حياة كريمة للعراقيين. وفي جانب آخر من الفصل الأخير، تناول التحولات في حياة العراقيين، مركَزاً على مظاهر مهمة في؛

1. **تحسَن الوضع المعيشي التي عكسها انخفاض الأهمية النسبية للغذاء الذي يقدَر حالياً بـ 31.7 % في حين كان أكثر من ذلك بكثير في ثمانينات وتسعينات القرن الماضي.**
2. **تراجع نسب الفقر من 20.5 عام 2018 الى 17.5 % عام 2024 مع مستويات مقبولة من التفاوت في الدخول بين المحافظات؛ إذ كشف معامل جيني لقياس التفاوت الذي قُدَرت قيمته بـ 30.6 % أن التفاوت منخفض بالمقارنة مع الدول العربية ودول العالم عموماً.**

أنماط الإنفاق الأسري على مجاميع السلع والخدمات للفترة (1971 - 2024)

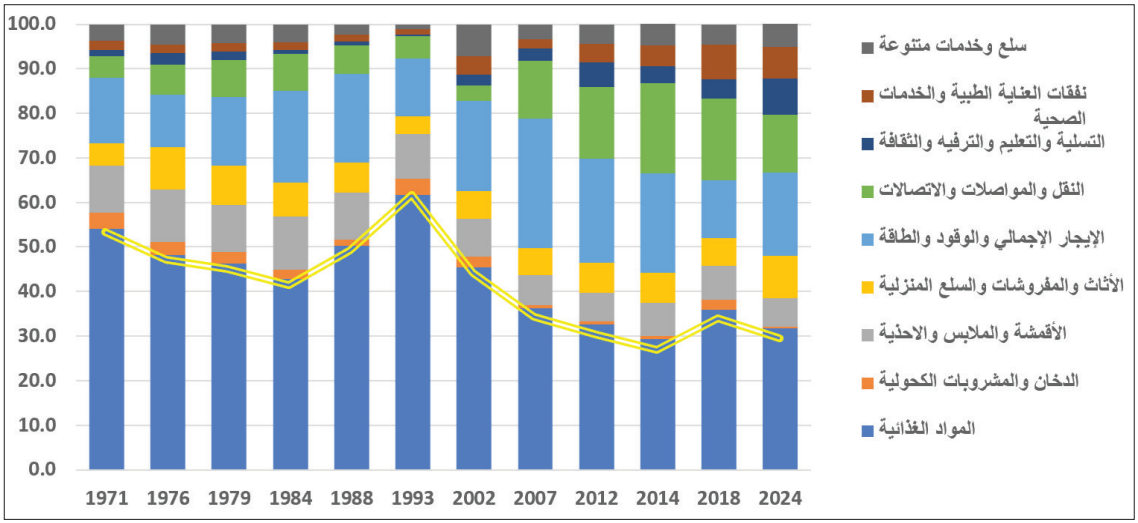

مقارنة نسب الفقر بين المحافظات للأعوام 2008 و2012 و2018 و2024

كما تضمن الفصل الأخير توقعات إرتقاء العراق إلى مصاف الدول العالية جدا في مستوى التنمية البشرية بحلول عام 2035 إذا ما رسمت الخطط التنموية توجهاتها لإحداث معدلات نمو مستهدفة لكل بُعد من أبعاد التنمية البشرية الثلاثة. وقد تضمن الفصل المذكور أهم النتائج والتوصيات التي خرج بها التقرير وكان من أهمها وجوب دعم النهج المتكامل للسياسات الاجتماعية بإعتماد استراتيجيات إنمائية مبتكرة تستهدف التخفيف من حدة الفقر وتعزيز شراكات قوية مع القطاع الخاص، لا سيما في التعليم والرعاية الصحية والتوظيف وخلق فرص عمل لائقة؛ تعزيز التوافق الأخلاقي والسياسي من خلال إشراك شرائح المجتمع المختلفة مع الحكومات في صياغة السياسات وتحديد الأهداف؛ وتبني أدوات فاعلة لتطبيق عقد إجتماعي جديد.

توقعات دليل التنمية البشرية الوطني لسنتي 2030 و2035

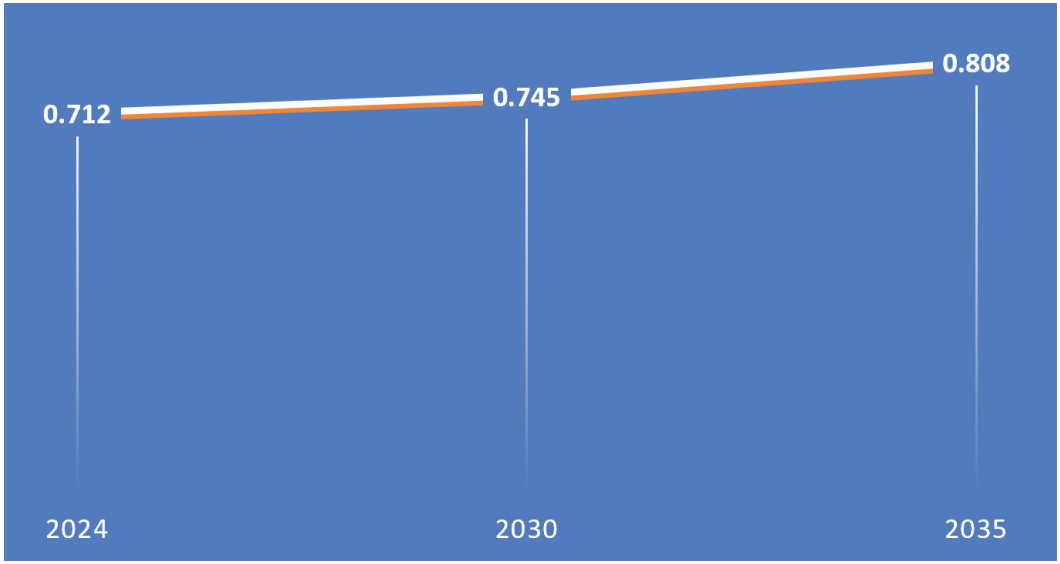

نحو عقد اجتماعي جديد في العراق
يرسّخ قيم المواطنة والشراكة والمساءلة

في بلدٍ كالعراق، شهد تحولاتٍ كبرى؛ سياسية واقتصادية واجتماعية وبيئية، كالتي مرَت عليها فصول هذا التقرير، كان المؤمل أن يرسو بعدها على برَ أمان. عقدان مرَا في تاريخ العراقيين لم تتوضح فيه معالم حاضرهم ولا تطلعاتهم الى مستقبلٍ آمنٍ لأجيالهم لم تستقر فيه أحوالهم فيما مضى على نحوٍ يبعث على الإطمئنان. ولما كانت مسيرة البلد تشهد تقدماً بلحاظ معززات في إستقرار أوضاعه وفي مسارات مستقبل مأمون، فأن أبناء الوطن وحدهم هم من يسهم في ترسيخ مسارٍ صحيح يستثمرون معطياته.

إنَ حسم ذلك رهنٌ في أن يكون أفراد المجتمع متصالحين مع أنفسهم؛ مع من حولهم؛ ومع أركان دولتهم التي ينتخبونها هم، لكن ذلك لن يكون بإرادةٍ ضعيفة أو بإملاءات مشوهة، إنما بالمضي بعزمٍ وثباتٍ في التوافق على عقدٍ يؤطّر حياتهم المدنية؛ عقدٍ يسطّر أن الشعب وإن قست عليه المحن والإرهاصات، عليه أن يرسّخ أقدامه على هدي مبادئ يحترمها قبل أن يُكره على تبنَيها، ويعمل عليها بملء إرادته ويدافع عنها أيضاً. وإذ يدور جدلٌ في أي المنحيين أولى بالأسبقية في صياغة العقد؛ أهي حقوق الناس أم هي واجباتهم تجاه الدولة؟؛ أهو النهج التقليدي في بناء العقد الاجتماعي الذي ينبغي أن يتخطاه البلد حيث يذعن فيه الناس الى السلطة لقاء حماية من أمن وحاجات تحددها السلطة نفسها. إن انعطافةً جديدةً ينبغي التوافق عليها وتقفَي خطاها في توسيع مضامينها عبر التخلي عن الفصل بين الحقوق والواجبات كي تنصهر في بوتقة الوطن حقوق الناس وواجباتهم، لا أسبقية لأحدها على الأخرى، فإن حان نيل الحقوق لا يتوانى المواطنون عن أداء واجباتهم، وإن دعت المصلحة العليا إلى أداء واجب لا يقعُدنَ الناس عن ذلك بإنتظار حقوقهم. بتلك الروحية يُصاغ عقد اجتماعي جديد، إجتهد تقرير التنمية البشرية الوطني 2024 في تقديم ديباجته الأخيرة مسك ختام مساره على مدى فصوله التسعة؛ مع الإلتزام بدستور جمهورية العراق لعام 2005 والتشريعات والقوانين، وتأكيداً على احترام القيم الاجتماعية الصالحة، يلتزم العراقيون ببنود مدونة هذا العقد؛

- الـولاء للعراق أولاً، ولمؤسسـاته الدسـتورية، واحترام القيـم والأعـراف الاجتماعيـة التي تعـزز روح المواطنة والعيش بسلام.
- ضمان الحقوق الأساسـية للمواطنين، وتحسـين جودتها في التعليم والصحـة وفي تأمين الحاجات الأساسـية وضمان العدالة في التوزيع الشامل.
- الاهتمام بالفئات الفقيرة والمحرومة، وتفعيل القوانين التي تحمي حقوقهم.
- الإلتزام بمدونات وطنية في الشـفافية والمسـاءلة، تضمن العدالـة والنزاهـة، ويخضـع المتورطـون بالفسـاد أفراداً ومؤسسات للعقوبات القانونية.
- دعم الحوار الوطني بأشكاله وتفعيل دور منظمات المجتمع المدني والمنتديات.
- ضـمان حرية التعبـير وإبداء الـرأي والحـق في الإنتخاب والمشـاركة المدنيـة والسياسـية عـلى أسـس ديموقراطية صحيحة.
- ضمان الأمن والإستقرار لكل مواطن في البلد العيش بسلام دون تمييز، وعلى مبدأ المساواة في الحقوق والواجبات.

- ضمان توزيع عادل ومنصف للثروات الوطنية وتأمين حياة كريمة لجميع المواطنين.
- توفير فرص عمل لائقة ومتاحة للجميع على وفق معايير فنية أو علمية محكمة لجميع فئات المجتمع، وضمان كفاءة القطاع الخاص، وضمان الحقوق والإمتيازات التي ينبغي أن يتمتع بها العاملون في القطاع المذكور كي يكون رديفاً للقطاع العام.
- فتح قنوات التواصل بين الحكومة والمواطنين، تعتمد الجدية وتتسم بالمصداقية والمساءلة.
- الإمتثال للقوانين والتشريعات العامة وتعليماتها بما في ذلك الإلتزام بدفع أجور الخدمات الحكومية، والضرائب شريطة أن تراعي ظروف الفقراء والمحرومين، وتفعيلها على مبدأ التدرج المتناسب مع دخول الأفراد.
- الإلتزام بقيم الدفاع عن الوطن، والحفاظ التام على ممتلكاته وثرواته والحفاظ على بيئته، واعتبار ذلك واجباً مطلقاً لا يجوز التسامح فيه، ودعم جهود السلطات الأمنية من خلال التعاون والتبليغ عن الأنشطة المشبوهة أو الجرائم.
- إعتبار المشاركة في الأنشطة الاجتماعية والثقافية مظهراً من مظاهر التفاعل الإجتماعي الذي يعزز روح المواطنة.
- تعزيز احترام التنوع الثقافي والديني والعرقي واعتبار ذلك نهجاً تتوارثه الأجيال، وإشاعة روح التسامح بين أفراد المجتمع وتعزيز التعاون، وبناء التوافقات الوطنية حول القضايا الوطنية الأساسية.
- السعي نحو تبني "عقد إجتماعي مبني على الطبيعة" وما يتطلب ذلك من مناصرة تعزّز الحفاظ على البيئة وتعظم الفرص لتعافٍ يشمل الجميع ويعزز القدرة لمواجهة الأزمات.